مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيـجي
Orouba Center for Research and Strategic Thinking

مساراتُ الاحتلالِ التصعيديةُ في مواجهةِ تصاعُدِ العملياتِ الفدائية

تقدير موقف

شكَّل تصاعدُ العمليات الفدائية في الضفة الغربية عاملًا ضاغطًا بقوةٍ على "نتنياهو" وائتلافه الحكومي، إذ أدى نجاحُ فدائيِّين فلسطينيِّين في تنفيذ عملية في "حوارة" قرب نابلس أدت إلى مقتل مستوطنَين، تبعتها عملية استَهدَفَت سيارةً للمستوطنين قرب الخليل أدت إلى مقتل مستوطنة وجرح آخَر بجراح خطيرة، إلى تعظيم مأزق الائتلاف الذي أدخَلَ دولةَ الاحتلال في مجموعة الأزمات المركَّبة.

نُفِّذَت كلتا العمليتين بأسلحة نارية، الأُولى بمسدس والثانية بسلاح آلي، وكان إطلاق النار فيها احترافيًّا موقِعًا إصاباتٍ محقَّقة، ونجح منفِّذوها في الانسحاب بسلام من مكان التنفيذ، واستُهدَفَت كلتاهما مستوطنِين، ونُفِّذَتا في موقعَين مختلفَين على شارع (60) الاستيطاني، الواصلِ بين مستوطنات الضفة، الأولى في شمالي الضفة، والثانية في جنوبي الضفة.

شكَّلَت تفاصيلُ العمليات والأسلحة المستخدمة والإصابات المحققة، إضافةً إلى مواقعها الجغرافية، عواملَ ضغط كبير على حكومة الاحتلال التي رفعت "الأمن" بوصفِه أحد أهم شعاراتها الانتخابية ووعودها لجمهورها بفرض إجراءات "صارمة" وبإيقاف مسلسل التصعيد وبالتصدي للعمليات الفدائية، بينما كان الواقع مغايرًا تمامًا، فقد وصل عدد قتلى الاحتلال (حسب إحصائياته) إلى أربعة وثلاثين قتيلًا في خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، التي تشكِّل عمرَ حكومة الاحتلال الحالية، متجاوزًا سقفَ العام الماضي 2022 الذي وصل فيه عدد القتلى إلى ثلاثة وثلاثين قتيلًا في عهد حكومة "بينيت"-"لابيد"، في أعداد هي الأعلى منذ انتهاء انتفاضة الأقصى.

يضع تصاعُدُ عدد عمليات المقاومة ونوعيتُها، وتقدُّمُ تنظيم خلاياها ونوعية تسليحها وقدرتها على تنفيذ ضربات نوعية والامتدادُ الجغرافي لفعلها، حكومةَ "نتنياهو" أمام معضلة خيارات التعامل مع تطورات الميدان، خصوصًا في ضوء الفشل الذريع لكل السياسات السابقة التي انتهجتها على مدار الشهور الثمانية المنصرمة، وسط ارتفاع حدة النقاش داخل الائتلاف الحكومي وزيادة انتقاد المعارَضة للفشل الأمني في التصدي للمقاومة.

تستعرض ورقة تقدير الموقف، من إعداد برنامج الإنتاج المعرفي في مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيجي، النسقَ المتدحرجَ لتصاعُدِ الأوضاع في الضفة، ومخرجاتِ اجتماع "الكابينيت" الأخير، والمساراتِ المتاحةَ التي يمكن أن تلجأ حكومة الاحتلال إلى تنفيذها في مواجهة تصاعُد المقاومة.

مساراتُ الاحتلالِ التصعيديةُ
في مواجهةِ تصاعُدِ العملياتِ الفدائية

اجتماع "الكابينيت".. عاصف وبمخرجات غامضة

انتهى اجتماع المجلس الوزاري المصغر في حكومة الاحتلال "الكابينيت"، بتخويل رئيس الوزراء، "بنيامين نتنياهو"، ووزير الجيش، "يؤاف غالانت"، باتخاذ خطوات تستهدف مقاومِين فلسطينيِّين و"مرسليهم"، بعد جلسة استمرت نحو ثلاث ساعات.

وجاء في البيان أن "الكابينيت" "اتخذ سلسلةَ خطوات لاستهداف المخربين ومرسليهم، وفوَّضَ رئيسَ الحكومةِ ووزيرَ الدفاع بالتحرك في هذا الشأن"، وشدَّد البيان على دعم "الكابينيت" لـ"قادة وجنود جيَش الدفاع الإسرائيلي وأفراد الأذرع الأمنية في أنشطتهم ضد العناصر الإرهابية من أجل أمن مواطنِي إسرائيل".

وحول الخطوات الكبرى، كشف المراسل العسكري للقناة 12 العبرية، "نير دفوري"، أن الفصائل الفلسطينية وإيران مَن يوجِّه منفِّذِي العمليات ضد جنود الجيش والمستوطنين، وأنه في نهاية اجتماع "الكابينيت" قُرِّرَ أن تَستَهدِف "إسرائيل" "مرسِلِي وموجّهِي منفِّذي الهجمات"، دون تفاصيل أكثر، إذ بقي القرار "غامضًا" بشأن متى ومَن الذين سيُستَهدَفون. وتابع: "قد لا نرى رد فعل في الضفة الغربية، بل في أماكن أخرى حتى لو على حساب الدخول في جولة تصعيد في ساحة أخرى غير الضفة".

في وصفها لاجتماع "الكابينيت"، نقلت القناة العبرية عن جهات أمنية شاركت في الاجتماع قولَها إن الاجتماع كان سياسيًّا أكثر من كونه اجتماعًا أمنيًّا، وتابعت: "لم يكن اجتماعًا مهنيًّا، اجتماعًا تميَّزَ بالخلافات بين الوزراء، ولم يكن مهمًّا بل سخيفًا".

تحدَّث وزير جيش الاحتلال وضباطه عن أن جرائم المستوطنِين تستهلك مواردَ وجهودَ المؤسسة الأمنية، إلى جانب أن هذه الجرائم تدفع في اتجاه تصعيد الأوضاع ميدانيًّا، ما أثار غضبَ وزير الأمن القومي، "إيتمار بن غفير"، الذي عَدَّ ذلك "توجيهًا للسهام في غير موضعها"، قائلًا: "يقتلون إسرائيليِّين وأنتم منشغلون بمثل هذه القضايا".

طالَبَ "بن غفير" في الاجتماع بسلسلة خطوات للتضييق على الفلسطينيِّين ردًّا على العمليات، منها عودة الحواجز على شوارع الضفة الغربية، والعودة إلى سياسة الإغلاقات وفرض الحصار، والعودة إلى عمليات الاغتيال، وفرض عقوبات على الأسرى في سجون الاحتلال بوصفه جزءًا من الرد على العمليات، وسحب حق مشاهدة القنوات الفضائية منهم، ومنعهم من التجمع في الغرف على أساس التبعية التنظيمية.

مساراتُ الاحتلالِ التصعيديةُ
في مواجهةِ تصاعُدِ العملياتِ الفدائية

فيما عارَضَ "غالانت" تلك الأفكار، محذِّرًا من خطوة تصعيد الاحتكاك ونتائجه التي يمكن أن تزيد التصعيدَ وترفع أعدادَ الفلسطينيِّين الملتحقِين بصفوف المقاومة.
كشفت القناة العبرية قلق "نتنياهو" من تسريبات بعض الوزراء عمَّا يجري داخل اجتماعات "الكابينيت"، وأنه لذلك قرَّرَ الاكتفاء بالقول إن ثمة نية لتنفيذ عمليات موسَّعة، دون طرح التفاصيل في اجتماع "الكابينيت"، وإنها ستُطرَح في جلسة أصغر من ذلك. يُشار إلى أن المصادر العبرية ذكرت أن "نتنياهو" وبَّخ وزراءه في خلال الجلسة بسبب التسريبات، مشدِّدًا على أنه "لا يمكن السماح بهذا بعد الآن"، وعلى الرغم من هذا التوبيخ، فقد سُرِّبت من الاجتماع تفاصيل المحادثة الحادة بين "غالانت" و"بن غفير".

استنزاف الجيش بلا نتائج

يقع جيش الاحتلال تحت وطأة الضغط الكبير نتيجة تصاعُد المقاومة والتحديات الأمنية في الضفة الغربية، مترافقًا مع زيادة في نشاط عصابات المستوطنِين التي تهاجِم القرى والمدن الفلسطينية وتقيم بؤرًا استيطانيةً عشوائيةً في عدة نقاط، ما يستدعي تحركاتٍ مرافقةً من الجيش لتأمين هذه النقاط وحركة المستوطنين في الضفة الغربية.
بات أكثرُ مِن ثلثَي قدرة جيش الاحتلال التشغيلية النظامية منشغلةً بالضفة الغربية بعد القرارات المتتالية لزيادة الكتائب العاملة في مدن ومحاور الضفة، إذ توجَّه الجيش هذا العام إلى زيادة عدد الكتائب من خمس وخمسين كتيبة في العام الماضي (وهو رقم كبير جدًّا) إلى ست وستين كتيبة في العام الجاري، ويُعَدُّ هذا العددَ من القوات العاملة في الضفة الغربية الأعلى منذ أكثر من خمسة عشر عامًا.
فَقدَت الألويةُ النظاميةُ في جيش الاحتلال 30٪ من الأيام التدريبية، لانخراطها في مهام في الميدان، ما يؤثِّر تأثيرًا واضحًا على قدرات الجيش التشغيلية وجودة تطبيق خطط التطوير ورفع الجهوزية التي تقرها هيئة الأركان.

مساراتُ الاحتلالِ التصعيديةُ
في مواجهةِ تصاعُدِ العملياتِ الفدائية

تُضاف إلى هذا الاستنزافِ الأزمةُ التي يقف الجيش في منتصفها بعد تصاعُد عدد جنوده الرافضين للخدمة في قوات الاحتياط احتجاجًا على استمرار مشروع "التعديلات القضائية"، ما يمس ويهدِّد كفاءةَ الجيش، الذي يقع تحت وطأة الانتقاد المستمر من قادة "الصهيونية الدينية"، سواءٌ على خلفية توسُّع ظاهرة رفض الخدمة، أو تحميل الجيش مسؤولية الفشل في التعامل الأمني مع التطورات في الضفة الغربية.

ليست ثمة وصفة سحرية للحل

تعي أوساط صنع القرار في دولة الاحتلال تمامًا، بمختلف مستوياتها السياسية والأمنية والعسكرية، أن ليس ثمة وصفات جاهزة وسحرية للتعامل مع التصعيدِ المستمرِّ في الأراضي المحتلة، وزيادةِ وتيرة ونوعية العمليات الفدائية التي تَستَهدِف جنودَ الاحتلال ومستوطنِيه.

جرَّبَت حكوماتُ الاحتلال، على مدار عامَين ماضيَين، العديدَ من الحلول الأمنية والاقتصادية والعقوبات الجماعية وتوسيعَ النشاط العملياتي في أوقاتٍ وتقليصَه في أوقاتٍ أخرى ومنحَ مساحةٍ لأجهزة السلطة للعمل، وصولًا إلى تصعيد سياسات الاغتيال وإدخال الاستهداف من الجو لمقاومين في الضفة الغربية، وتنفيذ عمليات اغتيال خارج الضفة لمن يتهمهم الاحتلال بالمشاركة في تجنيد وتمويل وتسليح مجموعات في الضفة، ولم يفلح أيٌّ من هذه الخيارات في خفض مستوى التصعيد أو إيقاف صيرورة تطوُّر مجموعات المقاومة.

وجَّهَت أقطابُ الحكومة الحالية انتقاداتٍ لاذعةً حينما كانت في مقاعد المعارَضة للحكومة الائتلافية السابقة بقيادة "بينيت"-"لابيد"، وعَدُّوا أن سياسات الحكومة "الناعمة" مفتاحُ الفشل الأمني الذي أدى إلى تصاعُد العمليات الفدائية، رافعةً لواء الأمن بوصفِه أحد أهم العناوين في برامجها، إلا أن تجربتها لم تختلف كثيرًا، بل أدت إلى مزيد من التصاعد وزيادة في عدد القتلى في صفوف الجيش والمستوطنِين ونوعية العمليات، إلى جانب إدخال دولة الاحتلال في دوامة الانقسام الحاد داخليًّا وتأثُّر الجيش والاقتصاد تأثُّرًا ملموسًا ضمن نتائج مشروع التعديلات القضائية.

مساراتُ الاحتلالِ التصعيديةُ
في مواجهةِ تصاعُدِ العملياتِ الفدائية

تصاعَدَ الحديثُ في عدد من الأوساط في دولة الاحتلال، وصولاً إلى رئيس الوزراء ووزير الجيش، بشأن حجم السلاح الذي بات متوفرًا في الضفة الغربية ومن السهل الوصول إليه من مجموعات المقاومة، وسط تصاعُد غير مسبوق لعمليات التهريب، إذ كشفت مصادر عبرية أن معدل الأسلحة النارية المصادَرة غير مسبوقة الكمية في العديد من المنازل الفلسطينية، ما تعزوه إلى تزايد الدور الإيراني في دعم فصائل المقاومة، ومن وجهة نظر استخباراتية أيضًا أصبح من الصعب إحباط الهجمات الفلسطينية قبل تنفيذها، ففي الماضي كانت مرحلة شراء الأسلحة من قبل شخص أو خلية تحضر هجومًا نقطةَ ضعفٍ تُسهِّل الانكشافَ الاستخباراتيَّ بسبب محدودية المصادر، ما اختلف الآن اختلافًا ملموسًا.

التقدير في المنظومة الأمنية يتمثل بأن اتجاه التصعيد سيستمر، إذ يعتقد كثيرون أن استخدام القوة العسكرية الهجومية أو التعزيز الإضافي لأنظمة الدفاع لن يوفِّر حلًّا معجزة، وذلك في وقت لا يوجد فيه أفق واضح في العلاقات بين الاحتلال والفلسطينيِّين، وتزداد فيه السلطة الفلسطينية ضعفًا في الشارع الفلسطيني، وكلَّما تفاقَم الوضع تقلَّصَت قدرة جيش العدو على تغطية كل مناطق الضفة الغربية، وبالتالي ازدادت الحاجة إلى استخدام المزيد من قوات الاحتياط.

مسارات الاحتلال التصعيدية المتوقَّعة

على الرغم من إدراك حكومة الاحتلال حجمَ التحدي القائم، وأن كل الخيارات المطروحة ليست ناجعة، حتى أكثرها تطرفًا، وسط تخوُّفٍ كبيرٍ من اتخاذ إجراءات مثل العقوبات الجماعية على "السكان الفلسطينيِّين"، وإقامة حواجز إضافية لمنع الفلسطينيِّين من العبور إلى الداخل المحتل، وتقليص "تصاريح العمل" في الأراضي المحتلة وأكثر من ذلك، إذ إن هذا النوع من التغيير في السياسة سيؤدي على الفور إلى معارَضةٍ دولية، أولًا وقبل الجميع من الولايات المتحدة، وقد نقلت مصادر صحفية أن تخوُّفَ المسؤولِين الأمنيِّين "الإسرائيليِّين" الرئيسيَّ من التغيير في السياسة تجاه السلطة الفلسطينية والسكان الفلسطينيِّين يتمثل بالدفع في اتجاه اشتعال انتفاضة عامة وفعل مقاوم منظَّم ضد المستوطنِين.

مساراتُ الاحتلالِ التصعيديةُ
في مواجهةِ تصاعُدِ العملياتِ الفدائية

وسط هذا المشهد المركَّب، يضع رئيسُ وزراء الاحتلال، "بنيامين نتنياهو"، أمامه عددًا من الخيارات التي يحتاج إليها بغرض تحقيق عدة أهداف، في مواجهة التحدي الداخلي، والتحدي الأمني المتفاقم على الساحة الفلسطينية، وتصاعُد التحديات على الجبهات الأخرى وبشكل خاص الشمالية مع "حزب الله".

وحسب ما أورده مراسل القناة 12، "نير دفوري"، ومراسل القناة 13، "آلون بن دفيد"، فإن دولة الاحتلال على وشك تنفيذ نشاط عملياتي كبير في الخارج أو في قطاع غزة، غير الحديث عن عملية عسكرية كبيرة وموسَّعة في الضفة الغربية، التي تشكِّك أوساط مختلفة لدى الاحتلال بنجاعتها.

إلى جانب ذلك، فقد عمد رئيس حكومة الاحتلال ووزير جيشه إلى توجيه الاتهامات إلى إيران بالمسؤولية عن توجيه العمليات الأخيرة التي نُفِّذَت في الأراضي الفلسطينية والعمل على إشعال الأوضاع، ومن الواضح أن حدود هذه المسؤولية مرتبط بدرجة أساسية في تعزيز نقل الأموال وخطوط تهريب السلاح بالتعاون مع الفصائل الفلسطينية.

تفتح التصريحات والتسريبات البابَ أمام عدد من المسارات التي من المرجح أن تمضي فيها حكومة الاحتلال في إطار التعامل مع التصاعد المتواصل لفعل المقاومة في الضفة الغربية، والسعي إلى استعادة الردع، يتمثل أهمها بالتالي:

تصعيد نشاط الجيش العملياتي في الضفة الغربية: إذ سيعمل جيش الاحتلال على تكثيف حملات الاعتقال والمداهمة الموسَّعة لعدد من المناطق التي يصنفها كبؤر للمقاومة ومساحات آمنة نسبيًّا لتحركها ومحورًا لتجنيد المقاوِمين وإدارة العمليات ونقل السلاح في الضفة الغربية، وتهدف هذه الأنشطة العملياتية إلى تحقيق عدة اهداف، منها اعتقال أكبر عدد ممكن من المقاوِمين ومن قادة الفصائل والمؤثِّرين، إضافةً إلى مصادرة أكبر عدد ممكن من قطع السلاح والأموال.

توسيع وتيرة الاغتيالات في الضفة الغربية: سيعمل جيش الاحتلال وجهاز الأمن العام "الشاباك" إلى تنفيذ عدد من عمليات الاغتيال التي لن تكون بمعزل عن إمكانية استخدام سلاح الجو مرة أخرى من أجل تحقيق نوع من "الردع" المفقود وسط تصاعُد جرأة المقاومين.

مساراتُ الاحتلالِ التصعيديةُ
في مواجهةِ تصاعُدِ العملياتِ الفدائية

دعم السلطة الفلسطينية: إذ ستستكمل حكومة الاحتلال برنامج دعم السلطة الفلسطينية وتعزيزها لضمان تعزيز إيفاءها بالتزاماتها الأمنية والمراكمة على ما اتُّفِقَ عليه في اجتماعّي "العقبة" و"شرم الشيخ" الأمنيَّين، خصوصًا أن اجتماع "الكابينيت" قد شهد استعراضًا لإنجازات أجهزة أمن السلطة في ملاحقة مجموعات المقاومة.

تنفيذ عمليات اغتيال خارج الضفة: سيخضع هذا المسار إلى عدة اعتبارات، وعلى الرغم من إيقان الاحتلال أهميتَه، فإنه خيار متفجر يمكن أن يُسبِّب جولاتِ تصعيدٍ واسعةً لا يُعَدُّ الوقت مناسبًا للتعامل مع مفاعليها، بالتالي سيبحث عن تنفيذ عملية اغتيال محدَّدة وواضحة وبأقل ردة فعل ممكنة، ما سيدعوه إلى تجنُّب توجيه ضربات في بعض الساحات مثل الساحة اللبنانية قد تؤدي إلى موجة تصعيد كبيرة، بل سيبحث عن عملية اغتيالٍ بأقل كلفة ممكنة، تحقِّق هدف الردع وتهدئة الائتلاف الحكومي، وتتجنب مواجهةً كبيرة.

تعزيز الاستيطان: ستعمل الحكومة على استكمال برامجها الاستيطانية الموسعة، إذ سيقدِّم "نتنياهو" هذه الورقة إلى حلفائه بهدف التخفيف من ضغوطهم المستمرة من أجل تصعيد وتيرة الفعل الأمني ونشاط الجيش وزيادة الاغتيال، وتخفيف الانتقادات العلنية للجيش، التي سبَّبَت استياءً كبيرًا لدى قيادة الجيش ورئيس الأركان ووزير الجيش، وكانت باكورة التصاعد في إقرار الخطة الخمسية في القدس، وستستمر في برامج أوسع وأكبر.

تصعيد استهداف خطوط تهريب السلاح والمال: وسط التصاعد الكبير عن الزيادة الواضحة في تهريب السلاح ستكثِّف أجهزةُ الاحتلالِ الأمنيةُ من نشاطها داخل الأراضي المحتلة وخارجها لاستهداف خطوط تهريبَ السلاح والأموال وتجفيف منابع الإمداد لمجموعات المقاومة في الضفة الغربية.

توجيه ضربة لقوافل سلاح إيرانية: من الوارد أن يلجأ الاحتلال إلى تنفيذ غارة على ما سيدَّعي أنها قافلة سلاح إيرانية متوجِّهة إلى المقاومة، ويمكن أن تكون هدفًا في الأراضي السورية أو في أيٍّ من مسارات التهريب ونقل السلاح، على غرار الغارة التي سبق أن نفَّذَها في السودان قبل سنوات.

مساراتُ الاحتلالِ التصعيديةُ
في مواجهةِ تصاعُدِ العملياتِ الفدائية

خلاصة

أيًّا كانت الخيارات التي سيلجأ إليها "نتنياهو" وحكومته، فإنه سيضعها ضمن مجموعة محدِّدات أهمها ألَّا يخاطر بالذهاب إلى مواجهة واسعة في ظل حالة الاستنزاف الحالية التي يعاني منها جيش الاحتلال على صعيد الانشغال الكبير بالمهام العملياتية في الضفة الغربية، أو تصاعد أزمة رافضي الخدمة في قوات الاحتياط.

يحتاج "نتنياهو" إلى ضربة/ضربات يحقِّق فيها عدة أهداف، فهو على الصعيد الداخلي سيسعى إلى إحراج المعارضة ورافضي الخدمة في الجيش، من أنهم يرفضون الخدمة في الوقت الذي تخوض فيه دولة الاحتلال في منعطفات أمنية وتوجِّه ضرباتٍ لأعدائها، وضرورة أن يلتزم الجنود بواجبهم تجاه دولتهم.
ومن جانب آخر، فإنه يحتاج إلى تهدئة مكونات ائتلافه الحكومي التي باتت أصواتها تتعالى مع زيادة العمليات الفدائية ونجاح المقاومة في توجيه ضربات نوعية، وتصاعد تأثيرها وبنيتها التحتية، ما يلزمه بتقديم إنجاز نوعي يحافِظ فيه على تماسك ائتلافه ويخفِّف من حدة الخلافات بين قادة الصهيونية الدينية وقادة الجيش.

أما على الصعيد الأمني، فيحتاج "نتنياهو" إلى ضربة يعزِّز فيها من مفهوم "الردع"، خصوصًا مع تصاعُد التوتر على الحدود الشمالية، والإشارات الساخنة المتواصلة من قطاع غزة، والزيادة الكبيرة في جرأة المقاومة في توجيه ضرباتها في الضفة الغربية، بالتالي فإنه سيجد في تنفيذ ضربات نوعية ذات طابع استعراضي الخيارَ الأنسبَ الذي سيرمِّم عبره "الردعَ" ويوصل رسائل ساخنة إلى إيران و"حزب الله" وقوى المقاومة الفلسطينية.

برنامج الإنتاج المعرفي
مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيجي
2023-8-23

www.orouba.ps